

أيلول/سبتمبر 2016

## دستور الجزائر

# "ثرثار" يتحدث عن حقوق لا يضمنها

د. ناصر جابي

### تمهيد

وقف المواطن الجزائري من التعديلات الدستورية المقترحة عليه في 2016 الموقف نفسه الذي عبّر عنه تقرير التنمية الإنسانية العربي، حول الحرية في العالم العربي (2004). إذ ورد في إحدى خلاصاته: إن ما يمنحه الدستور في البلدان العربية من حقوق عادة ما يأخذه القانون أثناء العملية التشريعية، وتقضي عليه الممارسة الفعلية، ليفرغ هذا الغطاء الدستوري عملياً من محتواه الإيجابي الذي قد يظهر به في الأول.<sup>1</sup> فهل وقع السيناريو الذي تحدّث عنه التقرير العربي في التعديلات الدستورية التي أبصرت النور في 2016، وكان الرئيس بوتفليقة قد وعد بها بعد الأحداث التي عرفتها الجزائر في سياق الربيع العربي مباشرة؟

جاء هذا التعديل بعد أربع سنوات من صدور حزمة من القوانين العضوية المتعلقة بالانتخابات والأحزاب والجمعيات وغيرها في سنة 2012. وهي قوانين طالبت بإصدارها أحزاب المعارضة في حينها وجزء من الأحزاب السياسية القريبة من السلطة، بعد التعديل الدستوري وليس قبله، مما كان يعني البدء بتعديل الدستور أولاً، وذلك عكس ما حصل تماماً.

ورغم ذلك، فإن تلك القوانين لم ترقّ إلى مطالب القوى السياسية في الجزائر، التي كانت تعيش أجواء الربيع العربي، إذ حاولت تلك القوانين أن تتكيف مع تلك المطالب بأقل الأضرار الممكنة. فماذا كان موقف المواطن والطبقة السياسية من هذه القوانين التي أصرت عليها السلطة ونفذتها بالشكل والتوقيت الذي ارتضته؟

يرى المواطن الجزائري أن الحكم على الدستور يتم من خلال الممارسة الفعلية له، وليس على ما يدعي أنه يضمنه من حقوق نظرية مجردة. الرأي نفسه عبرت عنه المعارضة السياسية في الجزائر التي قالت: إن التعديل الدستوري "لا حدث"، لأن المهم هو التطبيق الفعلي على أرض الواقع. وأن المشكلة في الجزائر لم تكن مشكلة نصّ دستوري لم يُطبق على أرض الواقع أصلاً، برغم العيوب والنقائص التي تضمّنتها الدساتير الجزائرية على الدوام. ولذلك قاطعت معظم أحزاب المعارضة

<sup>1</sup>- تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 <http://www.arab-hdr.org/publications/other/ahdr/ahdr2004a.pdf>

والشخصيات الوطنية<sup>2</sup> المحسوبة عليها المشاورات التي دعا إليها رئيس الجمهورية أثناء عملية إعداد التعديلات الدستورية التي أشرفت عليها شخصيات رسمية مقربة من رئيس الجمهورية. ولم تختلف هذه التجربة عن التجارب السابقة، التي قامت كلها بإقصاء المواطنين من المشاركة في وضع دساتيرهم الوطنية، منذ أول تجربة دستورية في سنة 1963. إذ يكفي المواطن عادة بدور المتفرج وغير المعني، الذي يُستشار في أحسن الأحوال، بعد أن يُعدّ الدستور ليعبر عن رأيه بلا أو نعم، في استفتاءات محسومة النتائج مسبقاً.

## تاريخ التعديلات الدستورية في الجزائر

لفهم الموقف النقدي الذي عبر عنه المواطن وعكسته مواقف المعارضة السياسية من التعديلات الدستورية التي لجأ إليها رؤساء الجمهورية كلهم، منذ استقلال البلاد؛ لابد من العودة بعجالة إلى التجربة الجزائرية مع الدساتير المختلفة التي تمت المصادقة عليها منذ استقلال البلاد في 1962 والظرف السياسي الذي تمت فيه كل مرة وما تسببت فيه من صراعات، بدل أن تعمل على تقليل هذه الصراعات أو حلها.

فعلى سبيل المثال، لم يُعمّر أول دستور للجزائر تمت المصادقة عليه مباشرة بعد الاستقلال، أكثر من شهر واحد (أيلول/سبتمبر 1963) لُعلّق العمل به مباشرة من قبل الرئيس بن بلة نفسه في (9 تشرين الأول/أكتوبر 1963) بحجة حرب الرمال مع المغرب، قبل أن يُجمّد نهائياً بعد انقلاب 19 حزيران/يونيو 1965 على يد الرئيس هواري بومدين.

كما تسبب هذا الدستور في صدام سياسي بسبب طريقة إقراره، إذ تمّت المصادقة عليه من قبل أطر حزب جبهة التحرير المجتمعين في "قاعة سينما" قبل تمريره عن طريق المجلس التأسيسي ليُستفتى عليه المواطنون لاحقاً. الأمر الذي تسبب بأزمة سياسية أدت إلى استقالة رئيس المجلس التأسيسي، الممثل التاريخي للتيار الليبرالي في الجزائر، عباس فرحات،<sup>3</sup> الذي احتجّ على منح أسبقية لمناضلي الحزب في مناقشة الدستور والمصادقة عليه، بدل المجلس التأسيسي المُعبر عن إرادة المواطنين، والجزائر تعيش أيامها الأولى بعد الاستقلال مباشرة.

أما دستور 1976 الذي أعلن عنه الرئيس هواري بومدين بعد المصادقة على الميثاق الوطني، في السنة نفسها، فقد أكد على الخيارات الاشتراكية ذاتها، المُعبر عنها في دستور بن بلة، من حيث الأحادية السياسية وسيطرة الدولة على الاقتصاد. وتمت المصادقة عليه بالشكل نفسه. أي عبر استفتاء شعبي تميز بأحاديته الكبيرة ككل الانتخابات والاستفتاءات التي نُظمت خلال فترة بومدين المغلقة من الناحية السياسية.

أما الرئيس الشاذلي بن جديد فقد تأخر لغاية السنة الأخيرة من عهده الرئاسية، ليعلن عن دستور جديد في 1988 يعترف بالتعددية السياسية ويعيد النظر في الخيارات الاقتصادية الاشتراكية التي تمّ تبنيها بعد الاستقلال، تحت ضغط أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988.<sup>4</sup> وقد تمّت المصادقة على هذا الدستور "الإصلاحي" وسط أزمة كادت تعصف بالبناء المؤسساتي كله، جرّاء أحداث 5 تشرين الأول/أكتوبر 1988. التي اندلعت جزئياً على الأقل -بالإضافة إلى كونها مطلباً شعبياً- كصراع بين

<sup>2</sup>- نذكر من بين الذين قاطعوا هذه المشاورات؛ رؤساء الحكومات: مولود حمروش، علي بن فليس، سيد أحمد غزالي، وكثير من الشخصيات الأخرى المحسوبة على المعارضة.

<sup>3</sup>- يُنظر ما كتبه عباس فرحات حول هذه التجربة في كتابه: Abbas Ferhat, *l'indépendance confisquée*, Ed. Flammarion, Paris, 1984

<sup>4</sup>- لجأ الرئيس الشاذلي قبل الدستور الجديد إلى تعديل دستوري في تشرين الثاني/نوفمبر 1988 بعد أحداث تشرين الأول/أكتوبر مباشرة. وُصّبت بموجبه صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان جزئياً في مراقبة عمل الحكومة، تحت ضغط رئيس الحكومة الجديد قاصدي مرياح، الذي رفض العمل في إطار الدستور الأحادي القديم. يُنظر:

<http://www.el-mouradia.dz/arabe/symbole/textes/constitution88.htm>

أجنحة متصارعة داخل مؤسسات الدولة، التي لم تتمكن من حسم خلافاتها داخل هذه المؤسسات، بما فيها الدستور. فاختارت الشارع ساحة للحسم باستعمال الحركات الاجتماعية التي ركبها التيار الإسلامي المتشدد لاحقاً. مانحاً إياها أهدافاً سياسية وقيمية لم تكن حاضرة لديها في الأصل.

ورغم الجديد والنوعي الذي جاء به هذا الدستور، فإنه فُرغ من محتواه التعددي بسرعة ولم يُطبّق عملياً، بسبب الأزمة التي خلقتها أول انتخابات تعددية تتم في إطاره (1990/1991). الأمر نفسه حدث مع دساتير الجزائر الأخرى، نتيجة ما آلت إليه الأوضاع سياسياً وأمنياً في البلاد، بعد توقيف المسار الانتخابي وانطلاق موجة عنف استمرت أكثر من عقد كامل. وهي الفترة نفسها التي تم فيها الإعلان عن حالة الطوارئ، التي سُجّلت خلالها الكثير من التجاوزات، جراء الوضع الأمني الخطير الذي مرّت به الجزائر. بما في ذلك تعطيل الانتخابات، وحلّ المجالس المحلية التي كانت قد فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي حُلّت هي الأخرى لاحقاً كحزب سياسي، مع المؤسسات القريبة منها كالنقابة الإسلامية للعمل.

استمر العمل بهذا الدستور الإصلاحي المعطل عملياً لغاية 1996، تاريخ المصادقة على الدستور الجديد الذي بادر به الرئيس اليامين زروال. والذي لم يأت بجديد رغم تبنيه تحديد العهدة الرئاسية وإنشاء الغرفة البرلمانية الثانية (مجلس الأمة). التي شكّلت ضماناً سياسية إضافية جديدة، لتحديد دور الغرفة السفلى، اعتماداً على تجربة انتخابات 1991 الملغاة، والتي فازت بها قوة سياسية معارضة غير مقبولة سياسياً، رغم تصوّر إمكانية حدوثها نظرياً من قبل الدستور نفسه. في سنة 1997 وفي إطار الدستور نفسه تمت العودة إلى المسار الانتخابي، التعددي شكلياً والمغلق عملياً من الناحية السياسية، كما كان ولا زال الحال في تجربة الانتخابات الجزائرية التي لم تساعد النظام السياسي على اكتساب شرعية شعبية، رغم كثرتها ودوريتها المنتظمة كقاعدة عامة منذ الاستقلال.

في سنة 2002 بادر الرئيس بوتفليقة -كما فعل مختلف الرؤساء الذين سبقوه- إلى إجراء تعديلات دستورية تمنح الأمازيغية مكانة "اللغة الوطنية" لأول مرة، تحت ضغط المظاهرات العنيفة جزئياً<sup>5</sup> والتي عرفتها منطقة القبائل طوال سنتين. وفي سنة 2008 كرر الأمر مرة ثانية. ففتح العهدة الرئاسية التي لم تكن تسمح له في إطار الدستور أن يترشح للرئاسة لولا هذا التعديل. مع التنصيص ضمن التعديل نفسه، على تمييز إيجابي لصالح المرأة، طُبّق لأول مرة في انتخابات سنة 2012، وتقليص من صلاحيات رئيس الحكومة لصالح رئيس الجمهورية. الذي تحوّل عملياً إلى الفاعل الرئيسي على المستوى السياسي. وتمّت المصادقة على هذه التعديلات عن طريق البرلمان، وبالطريقة نفسها تمّت أيضاً المصادقة على التعديلات التي بادر بها الرئيس بوتفليقة في سنة 2016 حيث اعتبرت اللغة الأمازيغية لغة رسمية، وتمّت إعادة تقليص العهدة الرئاسية، لتعود كما كانت عليه الحال قبل تعديل 2008. رغم إلحاح جزء من الطبقة السياسية على ضرورة الاستفتاء الشعبي للمصادقة على هذه التعديلات.<sup>6</sup>

## الرئيس بوتفليقة والدستور

عبر الرئيس بوتفليقة منذ وصوله إلى سدة الحكم؛ أكثر من مرة عن عدم رضاه عن الدستور الذي ورثه عن أسلافه. دون أن يتمكن من تغييره بشكل نوعي واقتراح دستور جديد للجزائريين يعكس روح العصر. فقد عاب على الدستور طابعه

<sup>5</sup>- رغم أن الحركة الأمازيغية اتسمت تاريخياً بسلمية كبيرة نتيجة تأطيرها الحزبي والجموعي؛ فإن مظاهرات 2001/2002 اتسمت بنوع من العنف بعد مقتل الشاب قرامح ماسينسيا في 18 نيسان/أبريل 2001 على يد الدرك الوطني.

<sup>6</sup>- يُنظر موقف المجلس الدستوري: <http://www.aps.dz/ar/algerie/>

"الهجين"، فلا هو برلماني واضح المعالم، ولا هو رئاسي قح، حسب وجهة نظره التي تتنافى مع واقع الحال. ليس على مستوى الممارسة التي استولى خلالها على الكثير من الصلاحيات بسياسة الأمر الواقع فقط؛ بل على مستوى النص الدستوري نفسه التي يقول إن الدستور الجزائري مفرط في طابعه الرئاسي، خاصة بعد تعديلات 2008 أيضاً. حيث استولى بموجبها رئيس الجمهورية على الكثير من صلاحيات رئيس الحكومة الذي تحول إلى وزير أول ينسق أعمال الحكومة، دون أن يكون مسؤولاً أمام البرلمان، بل أمام رئيس الجمهورية الذي يكلفه بتطبيق برنامج الرئاسي، مهما كانت الأحزاب الفائزة في الانتخابات التشريعية. مما أدى في أكثر من حالة إلى تعيين وزير أول من غير الحزب الفائز بالانتخابات. ورغم ذلك كان يتمكن من الحصول على موافقة البرلمان على كل القوانين التي يقترحها بوصفه سلطة تنفيذية.

## التعديلات الدستورية 2016

تأخر الرئيس بوتفليقة في تعديل الدستور، رغم انتقاده العلني له في خطبه الكثيرة منذ وصوله إلى سدة الحكم في سنة 1999. وكان منتظراً منه أن يقوم بهذه التعديلات في بداية عهده الثانية 2004 عندما استتب له الأمر وتبين أنه قد حصل على كل "صلاحيات الرئيس" التي كان يُطالب بها وليس "ربع الرئيس" كما عاب ذلك على الرؤساء الذين سبقوه.

اختار الرئيس بوتفليقة الإعلان عن الإصلاحات التي بدأها قبل تعديل الدستور، بقوانين حول الانتخابات والأحزاب والجمعيات، وهو في وضع صحي خطير خلال السنة الأولى من عهده الرابعة. وكان خطاب الإعلان عن هذه الإصلاحات في نيسان/إبريل 2012 هو آخر خطاب موجه للأمة تمكّن الرئيس من إلقائه وهو قادر على الحركة والكلام.

لم تقنع التعديلات الدستورية والقوانين العضوية الصادرة قبلها؛ بالنوعي والجديد الذي جاءت به، لدرجة أن الكثير من الفاعلين السياسيين كمولود حمروش رئيس الحكومة الأسبق كان رأيهم أن التعديلات الدستورية المقترحة لا ترقى إلى دستور 1989.<sup>7</sup> واعتبرتها جمعيات حقوقية وطنية ودولية؛ انتكاسة على ما كان موجوداً من دساتير وقوانين عضوية.<sup>8</sup>

تمت هذه التعديلات في ظل حراك إقليمي ودولي جديد، قد يكون عامل تفسير مهم لتأخير ظهور التعديلات والبدء بدل ذلك بالقوانين العضوية. فقد حاول النظام السياسي الجزائري من خلال هذه القوانين امتصاص موجة الربيع العربي واستغلال عامل الوقت، في انتظار تدهور الأوضاع في بلدان الربيع العربي، كما كان يتوقع صاحب القرار الجزائري. وهو ما حصل لاحقاً في أكثر من حالة عربية، وبخاصة تلك القريبة من الجزائر. فلم يكن من الوارد بالنسبة للنظام الجزائري التنافس مع التجربة التونسية القريبة الناجحة، بل انتظار تدهور الأوضاع في التجارب العربية الفاشلة كسوريا وليبيا لاستعمالها كورقة ابتزاز للمواطنين الجزائريين والنخب المعارضة المطالبة بالتغيير. ولفرض حالة الجمود في الجزائر التي قُدمت كحالة استقرار في جوّ إقليمي مضطرب.

وزيادة على البعد الإقليمي، فإن اختيار بوتفليقة لتوقيت تعديل الدستور؛ جاء في سياق الصراع السياسي داخل النظام السياسي نفسه، بين الرئيس والمنظومة الأمنية-العسكرية. التي نجح الرئيس بوتفليقة في إعادة هيكلتها وتغيير قيادتها قبل شهور قليلة

<sup>7</sup> - <http://www.elkhabar.com/press/article>

<sup>8</sup> - كان هذا موقف جمعيات حقوق الإنسان الوطنية والدولية. يُنظر موقف الشبكة الأرو- متوسطة كمثل ضمن التصريح الصادر في جريدة الخبر في 7 شباط/فبراير 2016:

<http://www.elkhabar.com/press/article/100023/#sthash.1b7lwHQx.dpbs>

من التعديل.<sup>9</sup> وهو وفي وضع صحي متدهور يهدد بإنهاء عهده الأخيرة في أي وقت. مما جعل التعديل الدستوري يظهر كصرع من أجل مرحلة ما بعد بوتفليقة، وتحضيراً لها، وهو في وضع صحي، يستحيل معه التفكير في عهدة خامسة.

## التعديلات الدستورية ومرحلة ما بعد بوتفليقة

كثرت الأحاديث حول السيناريوهات الممكنة لمرحلة ما بعد بوتفليقة، وكعادة النظام السياسي الجزائري فإن حسم هذه التغييرات يتم في هرم السلطة في سرية تامة وخارج مؤسسات الدولة الرسمية، بين مجموعات صغيرة من الفاعلين. وبذلك يبقى السيناريو الأكثر احتمالاً هو الاتجاه نحو نوع من التوريث العائلي أو الجهوي، وهو بذلك الضامن الوحيد للمصالح المالية والسياسية للعُصَب التي تكوّنت في ظل حكم الرئيس بوتفليقة. والذي عرف توسعاً كبيراً في الطابع الربيعي للنظام. إن احتمال التوريث العائلي أو الجهوي هو أكثر توافقاً مع القراءة التاريخية للثقافة السياسية للمجموعة الحاكمة حالياً. والتي لا يزال الرئيس بوتفليقة هو الفاعل الرئيسي داخلها رغم مرضه. خاصة بعد الخلل الذي أصبحت تعاني منه المؤسسة الأمنية بعد الضربات التي تلقتها خلال مرحلة التعديل الدستوري 2016.

لقد تمّ التمهيد لسيناريو التوريث بطابعه العائلي أو الجهوي، من خلال قرارات التعيينات على رأس مؤسسات كبيرة ومهمة، مدنية وعسكرية، منذ أكثر من عقد. ويمكن لهذه القرارات أن تساعد على حسم التوريث في الوقت المناسب. رغم المقاومة التي يجدها من العُصَب السياسية الأخرى.

فقد أكدت التعديلات الدستورية التي تمّ تمريرها على الجنسية الجزائرية الأصلية لوالدي المترشح لرئاسة الجمهورية وزوجته (المادة 87). كما اشترطت إثبات الإقامة المستمرة لمدة عشر سنوات على الأقل داخل التراب الوطني، الأمر الذي يمنع جزءاً من النخب السياسية في المستقبل من الترشح لهذا المنصب السياسي، بشكل نهائي، غير قابل للتغيير. والأمر هنا يتعلق بالوالدين وليس المعني بالترشح نفسه. كما منعت التعديلات مزدوجي الجنسية من الترشح للمناصب السياسية الهامة، مما أثار حفيظة الكثير من القوى السياسية، بما فيها الأمين العام لحزب جبهة التحرير، صاحب الأغلبية في البرلمان، عمار سعيداني. المولود في تونس هو وجزء هام من عائلته.

لا بد من انتظار انتخابات 2019 الرئاسية المقبلة، لمعرفة من سيكون المتضرر من مواد هذا الدستور الذي يأتي في مجتمع تعود على تسيير غير شفاف لمسارات نخبه السياسية، حتى عندما يتعلق الأمر بمعطيات بسيطة تتعلق بمكان الولادة والأصل الاجتماعي والمستوى التعليمي. مجتمع عرف في المقابل مشاركة كبيرة للمهاجرين في الانتخابات التشريعية والرئاسية، منذ الاستقلال، ولعبت فيه الهجرة دوراً سياسياً محورياً، منذ مرحلتها الحركية الوطنية وثورة التحرير. فالمهاجرون الجزائريون في فرنسا هم الذين كوّنوا أول حزب سياسي طالبوا من خلاله بالاستقلال. ناهيك عن دورهم في تحقيق الاستقلال أثناء ثورة التحرير.

كما تمت هذه التعديلات الإقصائية في مجتمع عرف هجرة واسعة منذ القدم، تنوعت أكثر في العقود الأخيرة، لا من حيث ما يميزها سيسولوجياً، بل في اتجاهاتها كذلك، نحو بلدان لم تكن معروفة كوجهة للهجرة الجزائرية تاريخياً مثل: كندا،

<sup>9</sup> - تم الإعلان عن إبعاد مدير المخابرات توفيق مدين، الرجل القوي في الحكم في 16 أيلول/سبتمبر 2015.

وبريطانيا، ودول الخليج. ومست فئات مؤهلة أكثر مقارنة مع الهجرة العمالية القديمة. هجرة ينوي القيام بها أكثر من ربع الجزائريين حسب الكثير من استطلاعات الرأي المنجزة في السنوات الأخيرة. منها على سبيل المثال المؤشر العربي.<sup>10</sup>

## أهم التعديلات الدستورية 2016، والموقف الشعبي والسياسي منها

لا يعني ما سبق أن التعديلات الدستورية كانت خالية من كل جديد إيجابي، نظرياً على الأقل، كما جرت العادة في التعامل مع النص الدستوري في الجزائر. ومن الجديد الإيجابي الذي جاء به التعديل الدستوري في 2016:<sup>11</sup>

- منح صلاحيات أكبر للنواب في المجلس التشريعي بغرفته. حيث أصبح من حق 20 نائباً اقتراح مشاريع نصوص تشريعية.
- منح حق المبادرة بنصوص في مواضيع محددة، لأعضاء مجلس الأمة وإمكانية إخطار المجلس الدستوري، وكانوا في ظل الدساتير السابقة لا يملكون هذا الحق.
- الاعتراف باللغة الأمازيغية لغة رسمية، بعد أن اعتُبرت في تعديل 2002 لغة وطنية. وذلك سيساعد الجزائر على بناء نسيج وطني ثقافي وسياسي أكثر تجانساً ومتانة، ويخرجها بشكل جزئي، من دوامة الصراعات القاتلة على الهوية، التي عانت منها طويلاً على مستوى النخب بشكل خاص.
- التأكيد على الحريات الصحافية، كما طالبت بذلك نقابات الصحفيين التي شاركت في المشاورات، وعلى عدم إصدار أحكام سلبية للحرية في قضايا الإعلام المرفوعة ضد الصحفيين. إلا أن هذه القوانين لم تمنح سجن مدير قناة الخبر، بعد المصادقة على هذا الدستور، وإغلاق قناة الوطن قبل ذلك. بعد تكييف القضايا المرفوعة ضد كقضايا تجارية ومالية،<sup>12</sup> مما يسهل الانقضاء عليهما بعيداً عن الطرح الحقوقي المزعج وطنياً ودولياً خاصة.
- التأكيد بشكل صريح على ترقية المناصفة في سوق العمل بين الرجل والمرأة، وتشجيع المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المنتخبة وعند التعيين. علماً أن التعديل قبل الأخير الذي أصدره الرئيس بوتفليقة سنة 2008؛ سمح ببروز قوي للمرأة على مستوى البرلمان، بعكس المجالس المحلية. حيث لا تزال الأغلبية الذكورية حاضرة بقوة داخل الأحزاب السياسية الجزائرية.

وبذلك نكون أمام تعديلات طفيفة لصالح السلطة التشريعية. لم تصل إلى حدّ خلق توازن فعلي بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي استمرت في تعولها. عكس ما طالبت به قوى سياسية، بما فيها تلك القريبة من السلطة أثناء المشاورات حول تعديل الدستور. حيث طالبت بعض هذه القوى بمنح سلطات أكبر للبرلمان. والحد من سيطرة السلطة التنفيذية، بل وصل الأمر حد المطالبة بنظام برلماني كامل الصلاحيات. ومنح استقلالية أوسع للسلطة القضائية التي أكدت التعديلات الجديدة أن مسألة استقلالها لا تزال بعيدة المنال، كما تبينه بشكل واضح رئاسة رئيس الهيئة التنفيذية للمجلس الأعلى للقضاء، وغيرها من الممارسات اليومية. التي لا تذهب في اتجاه استقلالية القضاء.

من المواضيع التي طالتها التعديلات أيضاً، كانت ديباجة الدستور، وتطرقت التعديلات في بعض الأحيان إلى تفاصيل جعلت بعض المتخصصين يصفون هذا الدستور "بالثرثار"<sup>13</sup> نظراً لطول مواده وكثرتها. إشارة للتجربة القانونية الجزائرية التي عُرفت بنزعتها منذ الاستقلال إلى الإفراط في إنتاج نصوص قانونية. تعبيراً عن إرادة سياسية فوقية للتغيير. ميزت النظام السياسي الجزائري ونخبه على الدوام.

<sup>10</sup> - المؤشر العربي 2015: <http://www.dohainstitute.org/release/7a3ec170-23c7-430b-9c7d-306ad03b4a15>

<sup>11</sup> - Al-jarida Al-rasmiya, issue No. 14, 7 Mars 2016: <http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016014.pdf>

<sup>12</sup> - أُغلق قناة الأطلس في آذار/مارس 2014 بسبب مواقفها السياسية وقربها من المعارضة، وأُغلق قناة الوطن في تشرين الأول/أكتوبر 2015، بعد أن استضافت القيادي الإسلامي مزارق مندي، الذي تكلم عن الرئيس بوتفليقة بشكل غد غير مقبول. وسجن مديرها فيما بعد بحجة ملفات إدارية لا علاقة لها ظاهراً مع إغلاق القناة.

<sup>13</sup> - كان هذا موقف أستاذة الحقوق بجامعة الجزائر المختصة بالقانون الدستوري، السيدة فتيحة بن عبو، الذي عبّرت عنه للصحافة الوطنية: <http://dzayer24.com/>

لا نعتقد أن التعديلات الدستورية ستؤدي إلى تغييرات جوهرية في آليات تسيير مؤسسات النظام السياسي الجزائري، وتوازنها الداخلية. كذلك العلاقات التي تحكم موازين القوى بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية المتغوّلة. كما أنها لن تؤدي إلى تغيير نوعية العلاقات مع المواطن الجزائري الذي ازدادت حدة تذرره من الأوضاع القائمة. وخاصة بعد التدهور الذي عرفه الوضع الاقتصادي جراء انهيار أسعار البترول، المصدر الأساسي لميزانية الدولة واستثماراتها. وقد عكست هذا التذمر ردود الأفعال الشعبية والسياسية الباهتة بعد المصادقة على الدستور. بما في ذلك أحزاب الموالة التي اكتفت بتجمعات شعبية بسيطة وخجولة<sup>14</sup> لشرح المواد الدستورية المعدلة. الموقف نفسه عبّر عنه المواطن الجزائري في الاستفتاء حول التعديل الدستوري الأخير.<sup>15</sup> حيث رأى أغلبية المواطنين أن تلك التعديلات لا تبشّر بعهد جديد في الجزائر.

إن مخاوف المواطنين وجزء من الطبقة السياسية سرعان ما وجدت تجسيدا واقعياً لها، من خلال إصدار القوانين المتعلقة بالانتخابات في حزيران/يونيو 2016. والتي اعتُبرت بداية لقوانين عديدة ستصدر لاحقاً لتكييف القوانين العضوية التي تمت المصادقة عليها في 2012 مع التعديل الدستوري الجديد.

إن عملية التشريع بما جاءت به على مستوى الشكل، وما عرفته من مقاطعة للمعارضة البرلمانية، ناهيك عن محتواها الإقصائي؛ كقيلة بجعل الجزائريين يتذكرون الفكرة التي جاء بها تقرير التنمية الإنسانية العربي: إن ما يمنحه الدستور؛ يأخذه القانون، وتلغيه الممارسة!

<sup>14</sup> - نظم التجمع الوطني الديمقراطي تجمعات قليلة في بعض الولايات. عكس جبهة التحرير، التي استمر أمينها العام في انتقاد المادة 51 التي تمنع المهاجرين من الوصول إلى مناصب عليا حتى بعد المصادقة على التعديلات.

<sup>15</sup> - يمكن الاستئناس بنتائج الاستطلاع الذي نظّمته صحيفة الخبر لمعرفة رأي قرانها حول التعديلات الدستورية، وهل تعتبر بداية عهد جديد. فمن مجموع 14146 مشاركاً في الاستطلاع؛ رأى 84.8% أن المصادقة على التعديلات الدستورية لا تبشّر بعهد جديد في الجزائر، مقابل 10.5% رأوا العكس، و 4.7% لم يكن لهم رأي حول هذه القضية. يُنظر:

<http://www.elkhabar.com/poll/>

## عن الكاتب

ناصر جابي أستاذ علم الاجتماع السياسي في جامعة الجزائر ويدر في المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية. صدرت له عدة كتب ودراسات من بينها: *الجزائر تتحرك: دراسة سوسيوسياسية للإضرابات العمالية عن دار الحكمة (1995)*؛ *الانتخابات: الدولة والمجتمع عن دار القصة للنشر (1998)*؛ *مواطنة من دون استئذان عن منشورات شهاب (2006)*؛ *الدولة والنخب عن منشورات شهاب (2008)*؛ *الوزير الجزائري: أصول ومسارات عن دار ابن خلدون (2001)*. وآخر ما صدر له هو كتاب *لماذا تأخر الربيع الجزائري عن منشورات شهاب في 2012*.

## بيان المهمة

"مبادرة الإصلاح العربي" مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الإجتماعية. وهي تقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة.

- ننتج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشارك مع مؤسسات عربية ودولية لنشرها.
- نشجع الأفراد والمؤسسات على القيام بتطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية.
- نعبئ الأطراف المعنية لبناء تحالفات من أجل إنجاز التغيير.

هدفنا أن تشهد المنطقة العربية صعود وتنمية مجتمعات ديمقراطية عصرية.

تأسست "مبادرة الإصلاح العربي" عام 2005 ويشرف على عملها مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.



مبادرة الإصلاح العربي، أيلول/سبتمبر 2016

[www.arab-reform.net](http://www.arab-reform.net)